Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences
(MJAES)

DOI: 10.52113/6/2022-12-2/14-28 Volume (12), Issue (2), 2022, Pages: 14-28

Fiscal policy in Iraq and its role in the growth of money supply for the period (1990-2003)

Ali Jaber AbduiHussein [a] & Magda Pashi bedewi [b]

[a,b] College of Administration and Economics / University of Al muthanna

ABSTRACT

Fiscal policy is characterized as having a significant impact on economic activity , As the government can achievethrough its tools stability in its economy , Fiscal policy occupied an important position as a method for managing the national economy , As for the Iraqi economy it has attracted the attention of many economists and researchers at the local level , This is due to the different circumstances the country has been through , The economy of Iraq has suffered from many imbalances , led to a decline in economic performance in general , The public budget deficit has also increased , High rates of inflation and unemployment , This led to the trend towards a more effective policy , You can influence monetary varibles , In addition to achieving consistency between it and other policies , Especially monetary policy in order to influence macroeconomic variables , Therefore fiscal policy and through its tools as a system for economic stability .

This study aims to know the develop pments of financial policy in the Iraqi economy , And its effect on the (m1 , m2) money supply varibles , This study proceeds from the hypothesis that the fiscal policy in Iraq has an impact on the variables of the money the supply (m1 , m2) , And this effect produces positive or negative results on the economy as a whole in light of the different cir cumstances that the Iraqi economy is going through .

Key words: public budget – expenses – Revenues - money the supply(m1) - money the supply(m2)

Received: 26/9/2021
Accepted:28/1/2022
published:30/6/2022

*Corresponding Author: **ali.jaber8888@mu.edu.iq**

السياسة المالية في العراق ودورها في نمو عرض النقد للمده(1990-2003)

أ.م.د علي جابر عبد الحسين[a] الباحث ماجدة باشي بديوي[b]

[a,b]جامعة المثنى/كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

أن السياسة المالية تتميز بأنها ذات تأثير كبير في النشاط الاقتصادي ، أذ تستطيع الحكومة ان تحقق من خلال أدواتها الاستقرار في اقتصادها ، أذ احتلت السياسة المالية مكانة مهمة باعتبارها اسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني ، اما الاقتصاد العراقي فأنه قد حظي باهتمام الكثير من الاقتصاديين والباحثين على المستوى المحلي ، وذلك بسبب الظروف المختلفة التي مر بها البلد ، أذ عانى اقتصاد العراق من اختلالات كثيرة ، أدت الى تراجع الاداء الاقتصادي بشكل عام ، كذلك تزايد عجز الموازنة العامة ، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، أدى ذلك الى التوجه نحو سياسة اكثر فعالية ، تستطيع التأثير في المتغيرات النقدية ، بالاضافة الى تحقيق التناسق بينها وبين السياسات الاخرى ، وخاصة السياسة النقدية من اجل التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي ، لذا فأن السياسة المالية ومن خلال أدواتها تعمل على شكل منظومة للاستقرار الاقتصادي ،

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أهم تطورات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي ، وتأثيرها على متغيري عرض النقد (M2،M1) ، تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن السياسة المالية في العراق ذات تأثير على متغيري عرض النقد (M2،M1)، وهذا التأثير يفرز نتائج ايجابية أو سلبية على الاقتصاد ككل في ظل الظروف المختلفة التي يمر بها الاقتصاد العراقي .

الكلمات المفتاحية :الموازنة العامة ، النفقات العامة ، الايرادات العامة ، عرض النقد الضيق ، عرض النقد الواسع .

المقدمة

ارتبطت السياسة المالية في العراق بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والمرحلة والمشكلات التي يمر بها البلد ، اذ شهدت عجزا ماليا متواصلا طيلة مدة العقوبات الاقتصادية منذ1990 ولغاية 2003 وهذا قد القى بظلاله على كل مفاصل الاقتصاد العراقي ادى ذلك الى سلسلة من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية وبالتالي لم تؤدي الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها ، بما ان الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد على ايرادات الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط في تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة ، وعليه فان هذا الاقتصاد ظل مرهونا بالتقلب المستمر في اسعار النفط وبالتالي ايرادات الحكومة ،ففي السنوات التي كانت اسعار النفط مرتفعة فيها كان الاقتصاد العراقي مزدهرا كما في سبعينيات القرن الماضي على عكس السنوات التي تدهورت فيها اسعار النفط والتي ادت الى انخفاض الايرادات الحكومية كما في تسعينيات القرن الماضي . حيث عانى الاقتصاد العراقي ولا يزال من اختلالات هيكلية عديدة ادت الى تراجع الاداء الاقتصادي بشكل عام وتزايد عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة . لذا لا تستطيع السياسة المالية العمل بمفردها مالم يكون هناك تناسق وتعاون بين السياستين المالية والنقدية للنهوض بالواقع الاقتصادي والحفاظ على خيرات العراق واموالة من الضياع. لذلك لابد من التوجه نحو سياسة اكثر فاعلية تستطيع التأثير في عرض النقد ، فضلا عن تحقيق التناسق بينها وبين السياسات الاخرى وبالأخص السياسة النقدية للوصول الى الحل الامثل للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي

(أهمية الدراسة)

تأتي اهمية هذه الدراسة من ان السياسة المالية تمثل اداة مهمة وتحتل المركز الرئيس للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة لتصحيح اوضاعها الاقتصادية ، من خلال تأثير اتجاهاتها الانفاقية على المتغيرات النقدية وابرزها عرض النقد ، وتظهر الآثار النقدية للسياسات المالية من خلال الأسلوب الذي تستخدمه الحكومة في تمويل العجز في موازنتها ، فوجود العجز سيجبر الحكومة على الاقتراض لتمويل هذا العجز وتعتمد الآثار النقدية على الطريقة التي ستستخدمها في تمويل العجز، فقد تلجأ الحكومة الى الاقتراض من البنك المركزي أو من المصارف التجارية أو قد تلجأ إلى الجمهور والقطاع الخاص غير المصرفي ، ان اختيار الحكومة لاي من هذه الاساليب سيتوقف على درجة استقلالية البنك المركزي، لذلك تحاول الدراسة ابراز دور الانفاق الحكومي وتأثيره على نمو عرض النقد في العراق .

(مشكلة الدراسة)

تتأثر المتغيرات النقدية بالإنفاق الحكومي بشكل كبير، اذ شهد عرض النقود ارتفاعا مطردًا من 2003حتى عام 2014 ،ويعود ذلك إلى ارتباط نمو عرض النقود بالإنفاق الحكومي فكان الإنفاق الحكومي يتزايد سنويًا كنتيجة الارتفاع الايرادات النفطية ، إذ ازداد عرض النقود بنسبة كبيرة وذلك كنتيجة للزيادة في عملية التنقيد التي أجرتها وزارة المالية للإيرادات ألنفطية لتلبية حاجتها من الإنفاق الجاري والاستثماري، فالدولة العراقية تبنت بعد عام 2003 سياسة مالية توسعية وانفجارية كان هدفها غير واضح المعالم مما انعكس على عرض النقد وكذلك اثر سلبا على اداء القطاع الاقتصادي ككل .

(فرضية الدراسة)

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها (ان السياسية المالية تترك اثاراً نقدية مختلفة تنشأ غالباً من جراء العجز او الفائض في الميزانية العامة، وهذا التأثير يفرز نتائج سلبية او ايجابية على الاقتصاد ككل في ظل الظروف المختلفة التي يمر بها العراق)

ثانيا //السياسة المالية

(1)- مفهوم السياسة المالية

لاشك أن السياسة المالية واحدة من اهم وسائل السياسة الاقتصادية ، لأنها تقوم بدراسة النشاط المالي للقطاع العام وما لهذا النشاط من اثار على القطاعات الاخرى ، واستخدام ادواتها المتعددة لتسمح للدولة القيام بوظائفها على احسن وجه ، خاصة بعد حدوث العديد من الازمات الاقتصادية وعجز السياسات الاخرى عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وهناك تعاريف كثيرة للسياسة المالية منها على سبيل الايجاز:

عرفت السياسة المالية على انها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم أدواتها المالية ، النفقات العامة والايرادات العامة والقروض والموازنة والوسائل النقدية لتحقيق اهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية (عبدالسميع ، 2012 : 301)

وتعرف أيضا بأنها السياسة التي تقوم الحكومة بموجبها باستخدام النفقات والايرادات من أجل تحقيق اثارا" مرغوبة وتجنب الاثار غير المرغوب بها على الدخل القومي ، الانتاج والعمالة (Smithies, 1949 : 174) .

وتعرف بانها استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق اهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل ما تعتنقه الدولة من عقائد وفي حدود امكانياتها المتوفرة مع الاخذ بعين الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي (الكفراوي،1997: 144)

وهي سياسة استخدام ادوات المالية العامة من برامج الانفاق والايرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني ، العمالة ، الادخار ، الاستثمار وذلك من اجل تحقيق الاثار المرغوبة وتجنب الاثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية (الوادي، عزام ،2000 : 182).

ومن خلال التعريفات أعلاه يمكن الاتفاق على أن جميع التعاريف تتفق على ان السياسة المالية هي مجموعة من التدابير والاجراءات التي تتخذها الدولة للتنسيق بين ادواتها (الانفاق العام والايراد العام) من اجل التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق اهدافها المرجوة (تحقيق التوظيف الكامل والتقليل من البطالة ، تحقيق النمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

(2)- أدوات السياسة المالية :

هنالك أدوات رئيسية للسياسة المالية هي : النفقات العامة و الايرادات العامة والدين العام وهي الوسائل التي تنفذها الحكومة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية كي تحقق الأهداف المرجوة . أو بتعبير أدق هي مجموعة الوسائل المالية التي يمكن أن تؤثر على حالة النشاط

الاقتصادي وتؤدي لتحقيق الأهداف العامة (كنعان ،2009 : 323) أن هذا التعريف الشامل يوضح أن الادوات المالية متنوعة وكثيرة ، وتختلف من بلد لأخر . تتألف الادوات المالية من :

(أ)- النفقات العامة : عرفت النفقة العامة على انها مبلغ من المال تتصرف به الدولة أو هيئاتها الرسمية الغرض منه تحقيق غرض عام (الفار، 2008 :50).

كما عرفت ايضا بانها مبلغ نقدي ينفق من قبل شخص عام القصد منه أداء خدمة ذات نفع عام (عناية ، 1998 :187).

ومن التعريفين أعلاه يمكن أن نبين أن النفقة العامة تتكون من ثلاثة مكونات رئيسية لابد ان تكون متوفرة فيها ، وان اول مكون في النفقة العامة هو مبلغ نقدي ، اما العنصر الثاني فهو صدورها من شخص عام او جهة عامة ، والمكون الاخير للنفقة هو هدفها لتحقيق مصلحة عامة .

تطورت النفقة العامة نتيجة للتطور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي ، بعدما كانت تعمل في الاطار التقليدي ذات الطبيعة التي تنحصر بالإنفاق على الوظائف التقليدية (الدفاع والامن والاشغال) حيث كانت تلك النفقات لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع ، ومع تطور مفهوم الدولة من (المحايدة) الى (المتدخلة)، ومن ثم الى الدولة (المنتجة) تطورت النفقات العامة تطورا هاما ، فقد زادت اغراض النفقات العامة واصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة المالية ، كذلك الاستمرار بالزيادة حيث شكلت نسبة مهمة في الدخل القومي (احمد ، 2010: 14-15).

(ب)- الايرادات العامة : تعبر الحصيلة الضريبية من اهم الايرادات العامة التي تحصل عليها الدولة ، وذلك لكونها من اقدم الوسائل التي استخدمتها الدولة لتمويل نفقاتها ، حيث كانت الضرائب ولا تزال تؤدي دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي، فهي تمثل الاداة الرئيسة الثانية من ادوات السياسة المالية ، لما لها من اهمية خاصة في الدراسات المالية ، وتتمثل هذه الاهمية بدورها الفعال في اداء الوظائف المالية والاقتصادية والاجتماعية ، وليس مجرد كونها فقط مصدرا للإيرادات (دارز، 1999:181) . ان الاثار النهائية للسياسة الضريبية ترتبط ارتباطا وثيقا بأثار السياسة الانفاقية العامة ، وكذلك على مستوى النشاط الاقتصادي ، فاذا قامت الحكومة بتوجيه هذه الزيادات للأنفاق العام وفي صورة الطلب على السلع والخدمات فان ذلك يؤدي الى احلال الطلب الحكومي محل الطلب الخاص (Ingram , 1978 : 30).

(ج)- الدين العام : وهو يمثل الديون في فترة معينة عن حجم الاقتراض السابق لتلك الفترة والتي لم تسدد بعد، وتنشأ هذا الديون نتيجة" لتمويل عجز موازنة الدولة من خلال الاقتراض، وبسبب العجز تقترض الحكومة محليا من المؤسسات المالية وغير المالية ، كذلك تقترض من البنك المركزي والمصارف التجارية ، وتستطيع الاقتراض من الجمهور ايضا.

كذلك تستطيع الحكومات ايضا الاقتراض من الخارج كالأسواق المالية الدولية او من المؤسسات الخاصة او العامة سواء كانت اقليمية او دولية ، ويكون الاقتراض محليا كان ام خارجيا بتكلفة يتحدد مقدارها بسعر الفائدة ، وغالبا ما يكون حجم القرض مساويا لمقدار عجز الموازنة.(الصادق و لطيفة،1998 : 21). من المعروف ان القرض العام هو عقد بين طرفين هما شخص عام مقترض (الدولة) والمقرض وتتعهد الدولة برد مبلغ القرض او الدين مع الفوائد المستحقة عليه في اجله المحدد ، كذلك التزام الطرف المقرض بتسليم مبلغ معين من المال في الوقت المحدد (gaudemont,1975 : 10-17) وفي حال عدم الالتزام من قبل احد الطرفين يتم الرجوع الى شروط العقد المبرم بينهما.

ومما سبق يمكن ان يعرف الدين العام على أنه الاموال التي تقترضها الحكومة سواء كانت من الافراد أو من المؤسسات المالية من أجل مواجهة الحالات الطارئة .

(د)- الاصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) : أن مفهوم الاصدار النقدي الجديد يعني انه عندما تعجز الدول عن تمويل نفقاتها العامة وعن توفير مبالغ نقدية لها ، تلجأ الى اتباع اداة اخرى تستخدمها عند الضرورة لسد عجز الموازنة ، وهي (الاصدار النقدي الجديد) والمقصود به قيام الدولة بإصدار كمية جديدة من النقود من أجل تغطية العجز الحاصل بموازنتها خلال فترة زمنية معينة ، حيث يطلق على هذا الاداة او الوسيلة بالتضخم المالي او التضخم الاقتصادي (ابو احمد ، 2002 : 308)، كما ان زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد تكون ايضا عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي ،

ثالثا//عرض النقد أطار مفاهيمي

(1)- مفهوم عرض النقد

عرض النقد من المواضيع الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة ، فقد نال اهتمام العديد من الاقتصاديين والمفكرين ،

وأصبح ذات مكانه مهمة في الاقتصاد لما له من دور بارز في الاستقرار الاقتصادي ، بسبب ارتباطه بالكثير من المتغيرات الاقتصادية الاخرى ، والتي تختلف في مدى تأثيرها على الاقتصاد ، (كالمستوى العام للأسعار ، ومعدل البطالة ، أسعار الصرف ، سعر الفائدة والدخل القومي) ، وأن البنك المركزي ومن خلال سياسته النقدية يفرض سيطرته على كمية النقود المعروضة ، وتبرز أهمية عرض النقود مع غيرها من ادوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

عرض النقد من أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولتأثيره المباشر وغير المباشر على المتغيرات الاقتصادية ، وان الزيادة او الانخفاض في عرض النقد يحدد طريقة عمل السياسة النقدية سواء سياسة انكماشية أو سياسة توسعية (الدليمي، 1990 : 106). وبذلك فان عرض النقد له اثارا ايجابية عند تحقيقه للاستقرار الاقتصادي ، واثارا سلبية عند التوسع في عرض النقد الذي يؤدي الى ضغوطا تضخمية تؤثر بالاقتصاد ككل بشكل كبير (William Boyes , 2011: 267.) كما تساهم تغيرات المعروض النقدي في التأثير ايضا على معدلات الفائدة ، والذي ينعكس بدوره على مؤشرات اخرى كالادخار والاستثمار. كما ان لعرض النقد العديد من التعاريف منها:

واجه الاقتصاديون صعوبة في الاتفاق على تعريف محدد لعرض النقد يتضمن المكونات الاساسية له (سيجل، 1987 : 46).

عرفت النقود (بأنها أي شيء يلقى قبولا عاما، في دفع أثمان السلع والخدمات أو في تسديد الديون) (S.Mishin, 2004 :8.

وقد اطلق كينز على عرض النقود بـ(الكمية النقدية) والتي عرفت على انها (الاموال ذات القوة الشرائية المباشرة ، أي القدرة على التحول مباشرة وفي الحال الى كافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل، وبمعنى اخر هي القدرة على الابراء من جميع الديون) ، ورأى كينز ضرورة توسيع دائرة عرض النقود لتشمل الودائع المصرفية لأجل، وكذلك اذونات الخزانة (العصار والحلبي، 2000 : 54) عرف عرض النقود (كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ، او هو كمية النقود المتمثلة في وسائل الدفع بجميع انواعها.(بن علي، 2004 :35) .

عرف ايضا عرض النقد بانه (كمية النقود او مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الاشخاص "المجتمع " خلال فترة زمنية معينة)(الدليمي ، 1990: 106).

ومن التعاريف يمكن القول بأن عرض النقد هو تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة والتي تحددها السلطات المركزية (السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي)، أي انها عبارة عن وسائل الدفع بجميع انواعها وكافة اشكالها القابلة للتحول الى سلع وخدمات بسرعة وسهولة بسبب قوتها الشرائية كونها ذات قبولا عاما بين الجميع واستخدامها لأجل اقتناء حاجاتهم الخاصة او العامة سواء كانوا افرادا او مؤسسات ، حيث تختلف باختلاف المجتمعات والتطور الاقتصادي .

(2)- مكونات عرض النقد :

عرض النقد يتكون من نوعين من النقود هي (النقود القانونية) أو(الالزامية ونقود الودائع) ، حيث تتكون النقود القانونية من (العملة و المسكوكات) ، ويكون اصدار هذه النقود من اختصاص المصارف المركزية، لذلك تحظى النقود القانونية الالزامية بقبولا عاما وذلك لقوة ابرائها القانونية ، وأنه لا يحق الامتناع عن قبولها والتعامل بها للإيفاء بالديون من قبل أي شخص في المجتمع ، ولا يمكن أبطال هذه النقود الا بموجب القانون .

واما نقود الودائع فيتم خلقها في المصارف التجارية ، كون المصارف التجارية تقوم بقبول الودائع ، ومن ثم منح الائتمان وتعتبر هذه وظيفة (خلق النقود) وهذه الوظيفية او الخاصية هي التي ميزت المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الاخرى(يحيى، 2001 : 39) ، ويطلق على خلق الودائع بـ(الودائع المشتقة) التي تشتق من الودائع الاصلية المودعة في المصارف بأسعار فائدة معينة .

رابعا: مقاييس عرض النقد :

(1)- العملة في التداول (Mo)

يقصد بالعملة بالتداول هي التي تكون في أيدي الجمهور، أو العملة خارج الجهاز المصرفي، ويمكن اعتبار العملة بالتداول أحد مقاييس عرض النقد، لكونه يشكل جزءا" مهما منه ، وايضا تأثيره يكون مباشرا" عليه ، فعندما يزداد عرض النقد تزداد العملة بالتداول ، وينخفض ايضا" لانخفاضه ،علما ان العملة في التداول تشكل الجزء الاكبر من عرض النقد وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب وجود التضخم.

(2)- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) :

المفهوم الضيق لعرض النقد هو (مجموع وسائل الدفع المتداولة في دولة ما خلال مدة زمنية معينة)(خليل ،1982: 57). وان التعريف اعلاه لعرض النقد (M1)هو التعريف الشائع والمستخدم في الاحصاءات المالية التي يقوم بأعدادها صندوق النقد الدولي ، وان جميع المصارف المركزية في الدول المختلفة اتخذت ذلك التعريف ، ويستخدم هذا المفهوم لعرض النقد (الودائع الجارية للقطاع الخاص فقط) ، وان(M1) يمثل أجمالي كمية النقود التي تستخدم وسيط للتبادل والمصدرة من قبل المؤسسات المالية التي تكون لها القدرة على خلق النقود ، أي انه يمثل كمية من النقود التي يصدرها البنك المركزي ، بالإضافة الى نقود الودائع التي تخلقها المصارف التجارية (يحيى ، 2001 : 40). أذ أن ما يتم الاحتفاظ به في المؤسسات المالية النقدية كـ(البنك المركزي والبنوك التجارية) من العملة في خزائنها ، والودائع التي تودعها المصارف التجارية لدى البنك المركزي ، فأن ذلك يمثل (احتياطيات نقدية) تحتفظ المصارف بها لتلبية السحب اليومي على ودائعها المصرفية من قبل الوحدات الاقتصادية ، والتي لا تدخل ضمن عرض النقود (الدليمي ،1990 :106) . ويعتبر عرض النقود هو التزام أو دين على الجهاز المصرفي (السيدعلي ،1976 :94-95) ، لان العملة المصدرة من قبل البنك المركزي والتي تكون بحوزة الوحدات الاقتصادية وما يحصل عليه الاشخاص من ائتمان من المصارف التجارية ، فهو يمثل حقوقا" لهؤلاء الاشخاص على الجهاز المصرفي ، وعلى المصرف القيام بتغطية هذا الدين بأصول تعادل قيمته ، فأن لكل التزام أو دين يجب أن يقابله حق ملازم له وبنفس القيمة ، ولهذا يمكن القول ان عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) يمثل مجموع مطلوبات نقدية للجهاز المصرفي في أية لحظة ، ويمكن استخراجه باستخدام الصيغة التالية : M1 = Mo +R1

حيث ان M1 = عرض النقد بالمعنى الضيق

M0 = صافي العملة بالتداول

R1 = الودائع الجارية للقطاع الخاص

ويعتقد (S.sethi) ان(M1) هو المناسب لغرض تحديد عرض النقد لأنه يشمل العملة في التداول والودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) والتي تستخدم في الانفاق الفوري ، واما الودائع لأجل والتوفير التي هي ملك للجمهور فهي ليست جزء من عرض النقد ، ونتيجة لذلك انها ليست مقبولة للدفع الا ان بعد تحويلها الى عملة او ودائع جارية (sethi ، 44:1996).

وان كمية النقود بالمعنى الضيق تعتمد على دور البنك المركزي في الاصدار النقدي ، وكذلك على اختيار الوحدات الاقتصادية بين النقد والودائع الجارية ، وايضا على النسبة بين الاحتياطيات المصرفية والودائع لدى البنوك ، فأن لجوء البنك المركزي الى زيادة الاصدار النقدي، وكذلك رغبة الجمهور بالاحتفاظ بالودائع ، وايضا انخفاض نسبة الاحتياطيات الى الودائع ، ولجوء البنوك الى استثمار هذه الاحتياطيات في منح القروض وخلق ودائع جديدة يقود ذلك الى زيادة عرض النقد بالمعنى الضيق(M1)، ومعنى ذلك ان عرض النقد يؤثر عليه كل من البنك المركزي والجمهور والمصارف التجارية. (الجنابي وارسلان ،2009 : 62) ، وحسب (ارفنج فيشر) ان نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد تزداد ويزداد معها استخدام الشيكات وذلك بتطور شركات الاعمال والمؤسسات المالية، وايضا تحضر السكان وزيادة الثروة.

(3)- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)(السيولة المحلية الخاصة) :

يطلق على هذا المفهوم ايضا مصطلح (السيولة المحلية) وهذا منذ سبعينيات القرن الماضي، لذا فهو يتكون من وسائل الدفع (M1) مضافا اليها الودائع الزمنية (الآجلة) وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية (الدليمي ، 1990 : 111- 113).

وحسب المعادلة الاتية : M2=M1 + R2 + R3

حيث ان : M2 = عرض النقد بالمفهوم الواسع

R2 = الودائع لأجل (الزمنية)

R3 = (الادخار) ودائع التوفير

ويطلق على الودائع الزمنية وودائع الادخار مصطلح (اشباه النقود)(الوزني و الدفاعي ، 2000 : 285)، لأنها تمتع بسيولة عالية ، ويمكن تحويلها الى نقود بسرعة كبيرة ، والجدير بالذكر ان عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) يعتمد على حجم المطلوبات النقدية للبنك المركزي وكذلك المصارف التجارية أي صافي العملة في التداول والودائع كذلك اختيار الوحدات الاقتصادية بين الانفاق والادخار .

يتضمن عرض النقد بالمعنى الواسع ايضا (اتفاقيات أعادة الشراء الليلية والدولار الاوربي الليلي)الذي يحتفظ به الاجانب المقيمون داخل الولايات المتحدة ، وايضا

الارصدة المشتركة لسوق العملة التي لا تتبع المؤسسات (سيجل ، 1987 : 57). وان (M2)هو اكثر دقة من النوع الاول من ناحية علاقته بالدخل القومي ، حيث يمكن استخدامه للرقابة على السيولة من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي .

(4)- عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) (السيولة المحلية الاجمالية) :

مفهوم عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) يعني السيولة في المجتمع الاقتصادي ككل ، وأن عرض النقد يتحدد على اساس السيولة المحلية ، لكنه يتوسع ليشمل الودائع الاخرى ، أذ يتم أضافة الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية ، أي التي ودعت لدى المؤسسات المالية الاخرى كمؤسسات الادخار مثل صناديق الادخار وجمعيات الادخار الى السيولة المحلية والاقراض (الدليمي ، 1990 : 110). وان هذا المفهوم يرجع الى توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ، وجعل المؤسسات المالية العامة تمارس نشاط يشابه نشاط القطاع الخاص ، ويمكن التعرف على عرض النقد بالمعنى الاوسع وحسب المعادلة الاتية (يحيى ، 2001 : 41) : M3 = M2 + R4 حيث ان:

M3 = عرض النقد بالمعنى الاوسع

R4 = الودائع الاخرى

(5)- عرض النقد بالمعنى (M4) (M5) :

تتكون السيولة العامة (M4) من عرض النقد (M3) زائدا كل الاصول المالية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية غير المصرفية، وهي الأوراق المالية العامة والسندات المتمثلة بالقروض ، سواء كانت صادرة من الحكومة ،أو من المشروعات الخاصة وكذلك السندات التي تصدرها المصارف العقارية وشركات الاستثمار المتخصصة وسندات الادخار والاوراق التجارية والودائع الحكومية . تتميز الاوراق المالية الحكومية(اذونات الخزانة) بانها قصيرة الاجل وخاصة ذات الاسواق النقدية والمالية المتطورة حيث تكون سيولتها عالية وارتفاع درجة ضمانها (قليلة المخاطرة) من حيث قابلية بيعها عند الحاجة لذلك فهي تتعرض لتقلبات محدودة في اسعارها ومعنى ذلك يمكن استرداد قيمتها قبل ميعاد استحقاقها . اما السندات الحكومية طويلة الاجل التي تستحق في فترة تزيد على السنة فمن الممكن استرداد مبالغها بسهولة (Simon , 1976 : 32) . اما عرض النقد (M5) يتكون من (M4) مضافا" اليها شهادات الايداع ، والقليل من الاقتصاديين الذين يستعملون (M4) و (M5) في تحليلهم للتحركات النقدية (سيجل ،1986 : 48) . وان هذين الشكلين من عرض النقد يستخدمان في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا0

خامسا// السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2002)

(1)- السياسة المالية للمدة (1990 لغاية 2002)

شهدت هذه المرحلة التي امتدت من (1990 ولغاية 2003) انعدام المورد المالي الذي كانت تحصل عليه الدولة ، وذلك بسبب توقف تصدير النفط جراء العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه من قبل مجلس الامن بعد دخوله الى الكويت ، وبالرغم من محاولات الدولة في توسيع ايراداتها ، التجأت الى الضرائب مع أن تلك الضرائب لم تكن تغطي سوى القليل من مصروفات الدولة ، لم يكن امام الدولة ألا أن تمول نفقاتها ، وعجز موازنتها عن طريق الاصدار النقدي الجديد (سياسة التمويل دون غطاء) ، الامر الذي أدى الى تدهور الوضع الاقتصادي بسبب ارتفاع معدلات التضخم ، أي أن النقود فقدت أهم وظيفه لها وهي كمخزن للقيمة . (البصيصي، 2012 :32) .

اما ما يتعلق بالجانب الانفاقي فقد ركزت الدولة على الانفاق في المجالات غير الانتاجية ، وانما وضعت جل اهتمامها على النفقات العسكرية ومستلزمات الدفاع ، وأيضا تأمين مفردات البطاقة التموينية ، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية ...الخ .

(أ)- تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2002)

من خلال الاستعانة بالجدول (1) والذي يبين ان الموازنة العامة قد حققت عجزا مقداره (5688) مليون دينار عام (1990) وكانت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (10,2%) ، وكان ذلك بسبب تزايد النفقات العامة بجانبيها الجاري والاستثماري ، وكان ذلك من أجل إعادة بناء ما دمرته حرب الخليج الاولى ، وقد أرتفع العجز ليصل الى (13269) مليون دينار عام (1991) بمعدل نمو (133,2%) ، واذا اخذنا التضخم بالاعتبار فان الحالة تشير الى تناقص العجز، وكانت نسبته من الناتج المحلي (31,3%) ثم ارتفعت قيمة العجز عام (1992) الى (27836) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (109,3%) في حين كانت نسبته من الناتج المحلي (24,2%) ، كان ذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة لإعادة بناء ما دمرته حرب الخليج الثانية ، كما ارتفع مقدار العجز خلال السنوات التالية ، الا ان قيمته الحقيقية

قد استمرت بالتراجع ، اذ كانت الزيادة في العجز نقد ظاهري بسبب ارتفاع معدلات التضخم ، وقد انخفض العجز عام (1997) مقارنة بالسنة السابقة لها ليصل الى (195265) مليون دينار، وحقق معدل نمو سالب بلغ (46,4%-) ويعد ادنى مستوى للعجز الحقيقي خلال مدة الدراسة ، وتراجعت ايضا نسبتها الى الناتج الاجمالي فكانت (1,3%) كان سبب ذلك التراجع في قيمة العجز هو زيادة الايرادات على الرغم من ارتفاع النفقات العامة، الا ان الزيادة في نسبة الايرادات العامة لاسيما النفطية ، كانت اكبر من نسبة الزيادة في النفقات العامة ، وقد استمرت حالة العجز في الموازنة العامة طوال مدة العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق ، أذ اخذت بالارتفاع في الحالتين (الاسمية والحقيقية) حتى بلغ حجم العجز عام (2001) حوالي (790481) مليون دينار وبمعدل نمو (116,2%)، اما نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي كانت (1,9%) ، انخفض مقدار العجز مرة اخرى عام (2002) مقارنة بالسنة السابقة ليصل (547160) مليون دينار ، وحقق معدل نمو سالب (30,8%-) ، اما نسبته من الناتج المحلي كانت (1,3%) . ومن الجدير بالذكر ، أن الحكومة لجأت الى تمويل عجز الموازنة عن طريق الاصدار النقدي باعتباره أحد المصادر الرئيسة لهذا التمويل ، الامر الذي ادى الى ارتفاع معدلات التضخم وما نتج عنه من اثار سلبية على الاقتصاد الوطني (حمادي، ب.خ :44) ، كانت الحكومة تستخدم الاصدار النقدي الجديد في تمويل عجزها من خلال الايعاز الى البنك المركزي العراقي آنذاك لعدم استقلاليته .

جدول(1)

الفائض او العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة من 1990-2002

السنة	الفائض او العجز	معدل النمو%	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي %	السنة	الفائض او العجز	معدل النمو%	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي %
1990	-5688	-------	-10,2	1997	-195265	-46,4	-1,3
1991	-13269	133,3	-31,3	1998	-400071	104,9	-2,3
1992	-27836	109,8	-24,2	1999	-314487	21,4	-0,9
1993	-59957	115,4	-18,6	2000	-365666	16,3	-0,7
1994	-173783	189,9	-10,5	2001	-790481	116,2	-1,9
1995	-583798	235,9	-8,7	2002	-547160	30,8	-1,3
1996	-364529	-37,6	-5,6				

المصدر/ وزارة المالية – دائرة الموازنة العامة ، العمود (3 ، 4) من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات اعلاه

ومن الملاحظ أن حالة الموازنة العامة ، كانت مرتبطة وبشكل مباشر بالإيرادات النفطية ولا زالت ، والتي تحدد حسب أسعار النفط العالمية أي العامل الخارجي ، وأيضا العامل الداخلي المتمثل بكمية الانتاج المحلي للنفط ، لذلك فان أي تغير في هذين العاملين ، سوف يؤثر وبشكل مباشر على موازنة الدولة العامة

(ب)- تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (1990-2002)

أخذت الايرادات العامة بالتراجع في بداية تسعينات القرن الماضي ، وقد أستمر هذا التراجع ، بسبب العقوبات الاقتصادية وحرب الخليج الثانية ، وما تلى تلك الحرب من فوضى واضطرابات أمنية وسياسية واجتماعية ، وبعد ذلك تم العمل بمذكرة التفاهم وتم استئناف تصدير النفط ، ارتفعت بذلك الايرادات العامة ، وهذا يعكس الطبيعة الاحادية للاقتصاد العراقي ويمكن

توضـيح تطـور الايـرادات العامــة خــلال مــدة الدراســة بالاستعانة بالجدول (2)

جدول (2)

تطور الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة(1990 – 2002)

السنوات	الايـــرادات العامة	معـدل نمـو الايـــرادات العامة %	نســـــبة الايـــرادات العامــة الــى النـــــاتج المحلـــــي الاجمالي	السنوات	الايـــرادات العامة	معـدل نمـو الايـــرادات العامة %	نســـــبة الايـــرادات العامــة الــى النـــــاتج المحلـــــي الاجمالي
1990	8491	-----	15,2	1997	410537	130,6	2,7
1991	4228	-50,2	10,0	1998	520430	26,8	3,0
1992	5047	19,4	4,4	1999	719065	38,2	2,1
1993	8997	78,3	2,8	2000	1133034	57,6	2,3
1994	25659	185,2	1,5	2001	1289246	13,8	3,1
1995	106986	317,0	1,6	2002	1971125	52,9	4,8
1996	178013	66,4	2,7				

المصدر: 1- وزارة المالية ،دائرة الموازنة / 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية لسنوات مختلفة).3- الاعمدة (3 ، 4) من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات اعلاه.

ففي عام 1990 بلغت الايرادات العامة (8491) مليون دينار ، وكانت نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت (15,2%) ، ثم تراجعت الايرادات الى (4228) مليون دينار عام 1991 ، اذا حققت معدل نمو سالب مقداره (50,2- %) ، وان سبب هذا التراجع يعود الى حدوث حرب الخليج الثانية ، وتراجع الايرادات النفطية اضافة الى الاحداث السياسية والفوضى والاضطرابات الامنية ، والتي منعت من تحصيل بعض الايرادات العامة. عاودت الايرادات العامة بالارتفاع للأعوام 1992-1995، وبمعدلات نمو مرتفعة بلغت (185,2) % ،(78,3) ، (19,4) ، (317,0)% وحجم الايرادات لهذه الاعوام بلغت (5047) ، (8997) ، (25659) و(106986) مليون دينار كان ذلك بسبب لجوء الدولة لسياسة التمويل بالعجز ، والتي اصبحت هي السبيل الوحيد بعد توقف صادرات البلد النفطية من أجل توفير الموارد المالية ، لغرض تمويل الانفاق الحكومي المركزي ، اما نسبة الايرادات الى الناتج المحلي لقد شهدت انخفاضا بلغ (4,4%)،(2,8%)،(1,5%)،(1,6%) على التوالي . وقد ارتفعت الايرادات العامة في عامي 1996و1997الى (178013) و(410537) مليون دينار محققة بذلك نمو سنويا (66,4%) و(130,76%) على التوالي ، وكان ذلك بسبب زيادة الايرادات النفطية بموجب مذكرة التفاهم.

استمرت الزيادة في الايرادات العامة في الاعوام 1998-2000 ، أذ بلغت (520430) ، (719065) و(1133034) مليون دينار وبمعدلات نمو متفاوتة بلغت (26,8%) ، (38,2%) ، (57,6%) على التوالي ، وسجلت معدلات نمو مرتفعة بلغت في عام 1998 (10,5%)، اما عام 1999 كان معدل النمو (22,7%)، عام 2000 كان معدل النمو يبلغ (50,1، وانخفضت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي عام 2000 الى (2,3%) بعد ان كانت (3,0%) في عام 1998.

واصلت الايرادات العامة الارتفاع في عامي 2001و2002 وبمعدلات نمو بلغت (13,8%) و(52,9%) على التوالي، اما نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت في هذه الاعوام لتصل الى (3,1%) و (4,8%) على التوالي .

(ج)- تطور النفقات العامة في العراق للمدة (1990-2002

تميزت تلك المدة بزيادة الانفاق الحكومي ، وذلك نتيجة لما مر به البلد من حروب وفرض عقوبات اقتصادية وما خلفته تلك العقوبات من أثارا سلبية ، أذ ازداد الانفاق الحكومي ، فقد كانت تلك الزيادة بمعدلات نمو تفوق زيادة الايرادات ، علما أن الانفاق الجاري كان ذو النسبة الاكبر من اجمالي الانفاق العام ، وفي اغلب الاحيان تفوق نسبة الانفاق الاستثماري ، عدا حالات نادرة انصبت على اعادة الاعمار لما دمرته الحرب ، لذا فان الانفاق الحكومي غالبا ما كان يعكس الطبيعة الاستهلاكية خلال تلك المدة . والجدول (3) يبين تطور الانفاق العام في العراق للمدة من (1990-2002)

الجدول (3)

الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (1990- 2002)

السنة	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	الانفاق الحكومي العام	نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق العام %	نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام %	ناتج المحلي الاجمالي	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي %
1990	11357	2822	14179	80,1	19,9	55926,5	25,4
1991	15653	1844	17497	89,5	10,5	21313	82,1
1992	25876	7007	32883	78,7	21,3	56814	57,9
1993	50060	18894	68954	72,6	27,4	140518	49,1
1994	171742	27700	199442	86,1	13,9	703821	28,3
1995	605840	84943	690783	87,7	12,3	2252264	30,7
1996	506102	36439	542541	93,3	6,7	2556307	21,2
1997	534095	71707	605802	88,2	11,8	3286925	18,4
1998	824705	95796	920501	89,6	10,4	4653524	19,8
1999	831592	394626	1226218	67,8	32,2	6607664	18,6
2000	1151663	347037	1498700	76,8	23,2	7930224	18,9
2001	1490866	578861	2069727	72,0	28,0	9911420	20,9
2002	1762683	755602	2518285	70,0	30,0	41022927	6,1

المصدر : وزارة المالية – دائرة الموازنة 2- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية

الاعمدة(5 ، 6 ، 8) من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات اعلاه .

ففي عام (1990) بلغت النفقات العامة (14179) مليون دينار ونسبة النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (25.35%)، وازدادت النفقات العامة في عام 1991 الى (17497) مليون دينار بمعدل نمو يبلغ (23.40%) اي ان الزيادة في النفقات العامة كانت زيادة ظاهرية وليست حقيقية بسبب ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن التمويل بالعجز وانخفاض الايرادات النفطية وتوقف تصدير النفط بعد حرب الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، ونسبة النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي ازدادت في عام 1991 الى (41.22%) ، شهد عام 1992 زيادة كبيرة في النفقات العامة اذ بلغت (32883)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (87.94%) ، واستمرت الزيادة في النفقات العامة في الاعوام 1993-1995 بمعدلات نمو مرتفعة بلغت (109,70، 189,74، 246,36) % وبلغ

حجم الانفاق لهذه الاعوام (68954) ، (199442) ، (690783) مليون دينار هذه الزيادة في النفقات العامة في المدة من 1990-1995 كانت تتركز في دعم الانتاج الزراعي والغرض كان لسد حاجة البلد من المحاصيل الزراعية بعد توقف الاستيراد ، وأن هذه الزيادة كانت تمول عن طريق الاصدار النقدي الجديد المفرط والذي سبب ارتفاع في معدلات التضخم (عبدالعزيز، 2002 : 266) ، اما نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي فقد شهدت انخفاضا فبلغت (21.44%) ، (12.03%) و(10.32%) على التوالي .

وفي عام 1996 شهدت النفقات العامة انخفاضا بلغ (542542) مليون دينار بعد ان كانت في العام السابق (690783) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (21.46-%) والسبب هو قيام الحكومة باتخاذ اجراءات تقشفية من أجل معالجة التضخم المنفلت ، وذلك عن طريق الضغط والتقليل من النفقات العامة ، كذلك تحديد أوجه الانفاق وخفض الانفاق على قطاعي الصحة والتعليم ، وزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم والغاء الدعم والاعفاءات ، أضافة الى توقيع مذكرة التفاهم ، وان نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي انخفضت الى (8.35%).

شهد عام 1997 زيادة مرة اخرى في النفقات العامة اذ بلغت (605802) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ(11.66%) وواصلت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض اذ بلغت (4.01%) ، واستمرت النفقات العامة بالزيادة في عامي 1998و1999 وبمعدلات نمو متباينة ، أذ بلغت (51.95%) و(12.28%) على التوالي ، اما نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي فزادت في عام 1998 الى (5.37%) ولكن في عام 1999 عاودت الانخفاض مرة اخرى الى (3%) . واستمرت الزيادة في النفقات العامة في الاعوام 2000-2002 اذ بلغت (1498700) ،(2079727) و(2518285) مليون دينار وبمعدلات نمو بلغت (45,0%) ،(38.1%) ، 21.68%) على التوالي ، اما نسبتها الى الناتج المحلي فقد انخفضت الى (2.98%)عام 2000 ولكنها ارتفعت في العامين التاليين لتصل الى (5,03%) و (6.13%)على التوالي .

سادسا// تطور عرض النقد في العراق للمدة(1990-2003)

ان السياسة النقدية في العراق للمدة من 1990 - 2003 ، اتسمت بالتبعية الشديدة والمسايرة لتوجيهات ومتطلبات السياسة المالية ، أذ كان هدفها الاساس هو تمويل عجز الحكومة ، ودون أن يكون لها أي خيار ، أو توجه آخر ، وهذا الامر ادى الى فقدان استقلاليتها ، وجعلت منها مروضا للسياسة المالية ، ومؤثرة في نتائجها التوسعية .

فقد كانت قدرة السلطة النقدية في السيطرة على مناسيب السيولة ، وكذلك التخفيف من حدة الضغوط التضخمية ، وتحقيق سعر صرف مستقر ، والدفاع عنه كان من الامور المستعصية في ظل استمرار الدور الثانوي للسياسة النقدية ، وتغليب الاهداف المالية على غايات الاستقرار الاقتصادي ، والتي كانت تسعى السياسة النقدية لتحقيقها ، ومن الجدير بالذكر أن اتجاهات السياسة النقدية كانت تكيفية من اجل أهداف السياسة المالية في العراق (الشندي ،2006 : 3) .

(1)- تطور عرض النقد (M1) في العراق للمدة من (1990-2003)

أدت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 ، الى زيادة الاوضاع سوءا والتي تمثلت بعزل العراق عن العالم الخارجي ، وتوقف التبادل التجاري وحرمانه من تصدير النفط الذي يعد المصدر الاساس للحصول على العملة الاجنبية اللازمة لتغطية استيراداته وحاجاته الاخرى بعد أن كان يعتمد على الاستيراد في تلبية (71%) من احتياجاته الاستهلاكية عام 1989 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد :1991: 115)

لذلك فقد لجأت الحكومة الى تغطية احتياجاتها عن طريق الاصدار النقدي الجديد دون الالتزام بأية ضوابط قانونية أو مصرفية ، وقد أدت هذه السياسة الى زيادة عرض النقود الى مستويات مرتفعة جدا قادت الى حدوث تضخم جامح فاق كل التوقعات مما أدى الى أنهيار قيمة الدينار العراقي .

يلحظ من خلال الجدول (4) ارتفاع عرض النقود بالمعنى الضيق من (24670) مليون دينار عام 1991 الى (705064) مليون دينار وبمعدل سنوي (195,1%) عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (131%) للمدة (1991-1995) وتجدر الاشارة الى أن سبب الارتفاع هذا يعود الى زيادة العملة في التداول نتيجة الاصدار النقدي الجديد ، أذ ارتفع من (21873) مليون دينار عام 1991 الى (584398) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (127%) للمدة (1991-1995) وهذا يفسر ضعف دور أسعار الفائدة وأثرها في الودائع المصرفية مما يؤكد عدم فاعلية سعر الفائدة في جذب

الادخارات والحد من السيولة لدى الافراد ، ويعزى سبب ذلك الى تأكيد زيادة معدلات التضخم بشكل كبير مما يجعل سعر الفائدة غير مجدي وسالب القيمة الحقيقية (عبدالرضا ،2007: 151)

واستمر عرض النقد بالمعنى الضيق بالارتفاع الملحوظ اذ بلغ (960503) مليون دينار عام 1996 ومن ثم قفز الى (3013601) مليون دينار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب (20%) للمدة (1996-2002).

(2)- تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة من (1990-2002)

عانى الاقتصاد العراقي من الكثير من المشاكل والازمات الاقتصادية ، في المدة من (1990-2002) ، فبعد خروجه من حرب الخليج الاولى الحرب (العراقية- الايرانية) وهو مثقل بالديون ، بدأت بعدها مشاكل حرب الخليج الثانية في عام (1991) ، ثم العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق ، أن تلك الاحداث انعكست أثارها بشكل بالغ الخطورة على الاقتصاد العراقي ، والتي تمثلت في تدمير البنية الاساسية ، وانخفاض المستوى المعيشي للكثير من السكان ، كذلك تلوث البيئة وتدمير المنشآت الانتاجية لتكرير وتصدير النفط ، الامر الذي أثر سلبا على أداء القطاعات الاقتصادية في العراق (عبدالرضا، 2007 : 5) .

هذه الحرب كلفت العراق خسائر بما يقدر بـ(ترليون دولار) بسبب تدمير الهياكل الاقتصادية وبناها التحتية ، كذلك هدر فرص التنمية والنمو بما في ذلك أعاقة تطور القطاع النفطي نفسه وأن تعرض العراق لهذه العقوبات أدت الى حرمان الموازنة العامة من (80%) من مصادر تمويلها التقليدية التي كانت تدرها عوائد النفط (صالح ،2010: 46)

ان تدهور الايرادات النفطية أدى الى حدوث عجز مالي كبير وصل في النهاية الى تنامي الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، اذ بلغ مقدار الدين (122) مليار دولار في نهاية 2002 (صالح،2010: 56).

الامر الذي دفع الحكومة الى العمل بسياسة التمويل التضخمي ، والتي تسببت في زيادة معدلات نمو عرض النقد بوتيرة متسارعة ، وبشكل لا يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، الامر الذي أنعكس بشكل خطير على الاقتصاد العراقي .

ومن خلال الاستعانة بالجدول (4) نرى أن عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) في عام 1990 قد بلغ (26983) مليون دينار ثم أزداد في عام 1991 ليصل الى (31722) مليون دينار ، بمعدل نمو سنوي بلغ (17,5%) ، وأستمر عرض النقد في عام 1992 كذلك بالزيادة وبمعدلات اكبر، اذ بلغ (56829) مليون دينار ، وبمعدل نمو أكبر من عام 1991 بلغ (79,1%) ، وكان السبب في هذه الزيادة هو فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، وما نجم عن تلك العقوبات من أنخفاض الايرادات النفطية ، مقابل تزايد الانفاق الحكومي وذلك لتلبية متطلبات المواطنين المعيشية ، اضافة الى أعادة الاعمار ، مما دفع الحكومة الى اللجوء الى الاصدار النقدي الجديد لسد العجز المالي الكبير .

ثم أستمرعرض النقد بالزيادة في عام 1993 اذ بلغ عرض النقد (113666) مليون دينار وبمعدل نمو(100%) ، اما عامي 1994و1995 فقد شهد زيادة كبيرة وغير مسبوقة عن باقي السنوات وبمعدلات نمو كبيرة بلغت (143,6%) و(179,3%) على التوالي .

شهد العام 1996 وعلى خلاف السنوات السابقة والتي زاد فيها عرض النقد بمعدلات وصلت تقريبا الى (200%) ، اذ بلغ عرض النقد (1084172) مليون دينار لينخفض معدل نمو عرض النقد في ذلك العام الى (40,2%) ، وهذا الانخفاض جاء نتيجة توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) ، بالإضافة الى الاجراءات التقشفية التي قامت بها الحكومة من اجل معالجة التضخم المنفلت ، وذلك عن طريق التقليل من النفقات العامة ، وايضا تحديد أوجه الانفاق ، وتخفيض الانفاق على الصحة والتعليم ، شهد عام 1997 زيادة في عرض النقد ولكن بمعدل نمو اقل من عام 1996 ، أذ أنخفض معدل النمو الى (14,6%) ، وكان عام 1998 ايضا شهد زيادة في معدل النمو في عرض النقد اذ بلغ (32,5%)، اذ بلغ عرض النقد (1646240) مليون دينار ، والسبب يعود الى قصف الطائرات الامريكية بغداد مرة اخرى من أجل الضغط على النظام الحاكم فزادت الحكومة الاصدار النقدي من اجل تغطية نفقاتها (سلمان،2010: 147).

واستمرت الزيادة في عرض النقد عام 1999 بمعدل نمو بلغ (12,8%) اما الاعوام(2000-2002) أستمر عرض النقد بالزيادة بمعدلات متزايدة بلغت (19,2) و(28,2) و(35,7)%على التوالي، اما حجم السيولة المحلية لهذه الاعوام فقد كانت (2214072) ، (2838048) ، (3852241) مليون دينار نتيجة التوقعات المتشائمة لدى افراد المجتمع بسبب عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق .

جدول (4)

تطور عرض النقد في العراق للمدة (1990-2002)

السنوات	عرض النقد M1	معدل نمو M1	عرض النقد M2	معدل نمو M2	السنوات	عرض النقد M1	معدل نمو M1	عرض النقد M2	معدل نمو M2
1990	———	———	26983	———	1997	1038097	8	1242569	14,6
1991	24670	43,8	31722	17,5	1998	1351876	30,2	1646240	32,5
1992	43909	77,9	56829	79,1	1999	1483836	9,7	1857406	12,8
1993	86430	96,8	133666	100,0	2000	1728006	16,4	2214072	19,2
1994	238901	176,4	276866	143,6	2001	2159089	24,9	2838048	28,2
1995	705064	195,1	773337	179,3	2002	3013601	39,5	3852241	35,7
1996	960503	36,2	1084172	40,2					

المصدر/البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة ، العمود (3 ، 5) من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات اعلاه.

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن خلال المدة (1990-2002) شهد الاقتصاد العراقي في عقد التسعينات وبداية الالفية لغاية 2002 ، زيادة كبيرة جدا وواضحة في عرض النقد ، والذي انعكس بدوره وبصورة مباشرة على ارتفاع المستوى العام للأسعار ، والزيادة في معدلات التضخم ، وبالتالي انخفاض في قيمة الدينار العراقي .

سابعا//الاستنتاجات

1- أن الاقتصاد العراقي قد تعرض لصدمات في السياسة المالية والنقدية في تسعينيات القرن الماضي، كان ذلك نتيجة لتوقف الايرادات النفطية بسبب العقوبات الاقتصادية مع تزايد الانفاق الحكومي وتزايد الاصدار النقدي.

2- أن السبب الرئيسي في تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة هي زيادة النفقات العامة طيلة مدة الدراسة (1990-2003)

3- ان الضرائب في العراق مرت بتذبذب وتفاوت واضح في عقد التسعينات .

4- ارتبط نمو عرض النقد الى حد كبير بعجز الموازنة العامة للدولة ، مما اسهم في تفاقم مشكلة التضخم .

5- انخفاض مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق، وهذا ما يؤكده معدل نمو عرض النقد الذي يتغير مع تغيرات السياسة الإنفاقية.

6- تعد السيطرة على عرض النقد من اهم اهداف البنوك المركزية في جميع دول العالم والذي من خلاله يستطيع البنك المركزي التحكم في متغيرات الاقتصاد الكلي.

7- ان الحكومات المتعاقبة على العراق قد ربطت توجهاتها الفكرية وميولها بالسياسة المالية والتي زادت من تركيزها على الاقتصاد الريعي (قطاع النفط) لأنه القطاع المضمون والمجرب وذو العائد السريع.

8- من خلال النظر الى جانب الايرادات العامة يلاحظ عدم تنوع مصادر الإيرادات العامة لموازنات السابقة فهي تعتمد بنسب كبيرة وتصاعدية على النفط الخام تصل إلى حدود94 % مما يثير قلق متزايد على مستقبل الاقتصاد العراقي.

ثامنا// التوصيات

1- ضرورة قيام البنك المركزي باعتماد سياسات وأساليب لامتصاص النقود من الجمهور للحد من التضخم وذلك باستخدام أدوات هذا البنك التي تشجع الادخار والاستثمار وتدعم التنمية الاقتصادية.

2- ايجاد حالة من التنسيق والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية خدمة لسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وهذا التنسيق يقع على عاتق الدولة العراقية كون السياسة المالية من الممكن ان تسهم بصورة مباشرة بزياده عرض النقد من خلال التوسع بالإنفاق العام.

3- تحفيز الادخار عن طريق سعر فائدة جاذب ومشجع مع الارتقاء بخدمات القطاع المصرفي من خلال وصول الخدمات المصرفية إلى جميع شرائح المجتمع العراقي.

4- يتطلب الأمر ان تتوجه السياسة المالية نحو العناصر الاكثر تحفيزاً للنمو الاقتصادي من خلال عناصر الإيرادات والنفقات والموازنة وفق اليات منسجمة مع السياسة النقدية.

المصادر

1. اديب قاسم الشندي. (2006). *سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه*. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
2. اسماعيل عبد حمادي. (بلا تاريخ). *الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل معالجته - رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي*. مركز العراق للدراسات.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد . (1991).
4. باري سيجل. (1987). *النقود والبنوك وجهة نظر النقديين*. (طه عبدالله منصور، و عبدالفتاح عبدالرحمن مجيد ، المترجمون) الرياض: دار المريخ .
5. بلعروز بن علي . (2004). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديان المطبوعات الجامعية .
6. حامد عبدالحميد دارز. (1999). *النظم الضريبية* . الاسكندرية : دار الجامعة .
7. خالد واصف الوزني ، و احمد حسين الدفاعي. (2000). *مبادىء الاقتصاد الكلي*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
8. داود عبدالجبار احمد. (2010). *دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختارا حالة دراسية العراق 1990-2007*. (جامعة بغداد، المحرر) العراق: رسالة ماجسير .
9. رشاد العصار، و رياض الحلبي. (2000). *النقود والبنوك*. عمان، الاردن : دار الصفاء للنشر والتوزيع.
10. رضا صاحب ابو احمد. (2002). *المالية العامة*. الدار الجامعية للطباعة .
11. صلاح جبير البصيصي . (2012). *تنظيم الموارد المالية في العراق اليدرالي* .
12. عبدالمنعم السيدعلي. (1976). *دراسة في النقود والنظرية النقدية* (المجلد الاولى). بغداد: مطبعة العاني
13. علام احمد عبد السميع. (2012). *المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي* (المجلد 1). الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
14. علي توفيق الصادق، و نبيل عبدالوهاب لطيفة. (1998). *سياسات وادارة الدين العام في البلدان العربية* . ابوظبي : شركة ابوظبي للطباعة والنشر.

15. علي كنعان. (2009). *الاقتصاد المالي* . دمشق: جامعة دمشق كلية الادارة والاقتصاد.

16. عوض فاضل الدليمي. (1990). *النقود والبنود* . دار الحكمة للطباعة والنشر .

17. عوف محمود الكفراوي. (1997). السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة): مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع.

18. غازي عناية . (1998). *المالية العامة والتشريع الضريبي* (المجلد 1). عمان، الاردن: دار البيارق للنشر .

19. محمود حسين الوادي ، و زكريا احمد عزام . (2000). *المالية العامة والنظام المالي في الاسلام* . عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع .

20. محمود محمد داغر. (2014). *السياسة النقدية في العراق من التبعية الى الاستقلال غير الفعال.* بحوث اقتصادية عربية .

21. مصطفى الفار. (2008). *الادارة المالية* (المجلد 1). دار اسامة للنشر والتوزيع.

22. مظهر محمد صالح. (2010). *مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق - الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق* (المجلد 1). بغداد: بيت الحكمة.

23. نبيل جعفر عبدالرضا. (2007). *تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل* (المجلد 5). مجلة جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد.

24. هديل عجمي جميل الجنابي ، و رمزي ياسين يسع رسلان. (2009). *النقود والمصارف والنظرية النقدية* . عمان : دار وائل للنشر والتوزيع.

25. وداد يونس يحيى . (2001). *النظرية النقدية* . الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر .

26. يوسف الاسدي ، و نعيم صباح جراح. (2015). *الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي* (الإصدار الثامن). البصرة: مجلة العلوم الاقتصادية .

المصادر الاجنبية

1- 1-Arthur Smithics(1949) "Fcdcral Budgcting and Fiscal Policy " in Howard S .Ellis(cd.),A Survcy of Contcmporary Economics ,Vol .I , The Blakiston Company , Philadelphia ,.

2- Ingram James (C.)(1978) :" International Economic problems " 3ed , John Wiley & Sons ,N.Y .

3- gaudemont.(p.m.)(1975)"finances publigue" enprunt et import ed .mont .

4- William Boyes , Michael Melvin(2011) , Macroeconomics , 8th Edition ,South-Western Cengage Learning , USA .

5- Frederic S.Mishin,(2004) "The Economics of money , banking and Financial Markets . 7th edition .

6- T.T.Sethi ,(1996) Monetary Economics , New Delhi chanal and company LTD .

7- Bernir Simon-, (1976) ,Macroeconomic Dunod , Paris , T.2 .